

SIATS Journals

Journal of Islamic Studies and Thought for Specialized Researches

(JISTSR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk



مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية

المجلد4 ، العدد3، تموز\ يوليو 2018م.

e-ISSN: 2289-9065

THE INFLUENCE OF THE RELIGIOUS FACTOR INSIDE LIBYA ON THE PROCESS OF DEMOCRATIC TRANSFORMATION

تأثير العامل الديني بالداخل الليبي على عملية التحول الديمقراطي

د.الياس أبوبكر الباروني

كلية القانون والعلوم السياسية-جامعة نالوت-ليبيا

elyas4010@yahoo.com

1439هـ - 2018م



ARTICLE INFO

Article history:
Received 22/2/2018
Received in revised form7 /3/2018
Accepted 5/6/2017
Available online 15/7/2018
Keywords: *Impact- The religious factor - The Libyan interior situation - The process of democratic transformation*

Abstract

The complexity of the relationship between religion and politics was of prominence especially after the witness of revolutions and uprisings in the Arab world, including Libyan society. These changes brought about a number of issues in the relationship between religion and politics which will cast a shadow on the construction of a new state and its institutions. Consequently, the problem of the study revolves on a major question: What is the impact of democratization on Libya?

The study takes its importance from being an exploratory study that aims to observe the phenomenon of democratization, and define its parameters related to the impact of the religious factor on democratization in Libya, and its tools at the regional and international levels. It is also explanatory in nature since it describes the relationship between explicit variables, its development, or, to be more specific, the nature of the political elite and the varied tools used to accomplish the State Goals. It is evaluative too, as it seeks to assess the variables of the relationship in order to realize an effective role of the state policy. The current study intends to identify the religious dimension in the political life in Libya, and delineate the relationship between religion and state in the aftermath of February Revolution. The researcher follows the analytical, and descriptive approach to analyze and describe the influence of the religious factor on the democratization in Libya, leading to the most essential outcomes that this study is important especially after the outbreak of February Revolution which undermined the regime of Qadhafi. Such changes in Libya imposed a new array of variables and forces that plays a significant role in society in general, and in the formation of relationship between state and religion in particular. In the wake of the revolution, the formation of Islamic groups following ideological trends and specific visions pertaining to life, politics and Islam started.

Keywords: Impact -The religious factor - The Libyan interior situation - The process of democratic transformation



الملخص:

شغلت إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة أهمية بالغة في مستقبل الحياة السياسية، وخاصة بعد الثورات والانتفاضات التي شهدتها بعض المجتمعات – ومنها المجتمع الليبي- والتي فرضت بدورها عدد من القضايا في علاقة السلطة بالدين التي ستلقي بظلالها على الخطوات الأولية في بناء الدولة ومؤسساتها، وترتيبا على ما سبق تتركز إشكالية الدراسة على سؤال رئيس آلا وهو: ما تأثير العامل الديني على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، وتكمن أهمية الدراسة في بأنها تعتبر دراسة استكشافية تسعى إلى رصد ظاهرة وتحديد معالمها، وهى المتعلقة بتأثير العامل الديني في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا وأدواتها على النطاقين الإقليمى والدولى، وهى تفسيرية تحدد العلاقة بين المتغيرات الظاهرة وتطوراتها أو تحديدا بين طبيعة عمل النخبة السياسية وبين الأدوات المختفة التي تستخدمها لتحقيق أهداف الدولة وهى تقييمية تسعى الى تقييم متغيرات العلاقة على نحو يحقق دور فاعل لسياسة الدولة. وتهدف الدراسة إلي التعرف على البعد الديني في الحياة السياسية الليبية و توضيح العلاقة بين الدين والسلطة بعد ثورة فبراير الليبية، متبعا في الدراسة منهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف وتحليل مدي تأثير العامل الديني على عملية التحول الديمقراطية في ليبيا، ووصولا إلي أهم النتائج التي تتلخص في أن هذا الأمر يكتسي أهمية خاصة بعد اندلا ع ثورة فبراير التي قوضت نظام القذافي، مما فرض متغيرات جديدة وقوى مختلفة تلعب دوراً بارزاً في المجتمع بشكل عام، وفي صياغة العلاقة ما بين السلطة والدين بشكل خاص، وتعد الجماعات الإسلامية المختلفة من بينها، من خلال إطلاق العنان لتيارات إيديولوجية تنطلق من رؤى محددة للإسلام وللحياة والسياسة.

كلمات مفتاحية: تأثير- العامل الديني- الداخل الليبي-عملية التحول الديمقراطي

المقدمة:

شغلت إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة أهمية بالغة في مستقبل الحياة السياسية، وخاصة بعد الثورات والانتفاضات التي شهدتها بعض المجتمعات – ومنها المجتمع الليبي- والتي فرضت بدورها عدد من القضايا في علاقة السلطة بالدين التي ستلقي بظلالها على الخطوات الأولية في بناء الدولة ومؤسساتها.وترتيبا على ما سبق تتركز



إشكالية الدراسة على سؤال رئيس المتمثل في: ما تأثير العامل الديني على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا ؟ وتكمن أهمية الدراسة في بأنها تعتبر دراسة استكشافية تسعى إلى رصد ظاهرة وتحديد معالمها وهى المتعلقة بتأثير العامل الديني في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا وأدواتها على النطاقين الإقليمى والدولى وهى تفسيرية تحدد العلاقة بين المتغيرات الظاهرة وتطوراتها أو تحديدا بين طبيعة عمل النخبة السياسية وبين الأدوات المختلفة التي تستخدمها لتحقيق أهداف الدولة وهى تقييمية تسعى إلى تقييم متغيرات العلاقة على نحو يحقق دور فاعل لسياسة الدولة. وتهدف الدراسة إلي التعرف على البعد الديني في الحياة السياسية الليبية وتوضيح العلاقة بين الدين والسلطة بعد ثورة فبراير الليبية، متبعا في الدراسة منهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف وتحليل مدي تأثير العامل الديني على عملية التحول الديمقراطية في ليبيا.

وصولا إلى أهم النتائج التي تتلخص في أن هذا الأمر يكتسي أهمية خاصة بعد اندلا ع ثورة فبراير التي قوضت نظام القذافي، مما فرض متغيرات جديدة وقوى مختلفة تلعب دوراً بارزاً في المجتمع بشكل عام، وفي صياغة العلاقة ما بين السلطة والدين بشكل خاص، وتعد الجماعات الإسلامية المختلفة من بينها، من خلال إطلاق العنان لتيارات إيديولوجية تنطلق من رؤى محددة للإسلام وللحياة والسياسة.

اسباب اختيار البحث:

مما دفع الباحث لاختيار هذا الموضوع الأسباب التالية:

1-الوضع الذي كان قائما قبل وبعد إنهيار نظام القذافي، وما نتج عنه من ثورة وما رافقها من تحولات على الصعيد السياسي والثقافي والديني.

2-حاجة الشعب الليبي لعملية التحول الديمقراطي محدد المعالم توضح دور ومكانة الدين الإسلامي في المجتمع من خلال الدستور المنتظر التصويت عليه.

3-يأمل الباحث أن يشكل هذا البحث إضافة للتعرف على الواقع وما يجري في ليبيا.

مشكلة البحث:

للدين مكانة خاصة في ليبيا في ظل انتماء جميع أبناءها للدين الإسلامي إلا أن المؤسسات الانتقالية لا تعكس التوجّه العام المجتمعي، بل تعبّر عن توجهات مختلفة ونزعات متعلّقة بالأطراف التي تنافس المركز، وتعبّر عن مصالح



فئوية متنوّعة وتغلب عليها روح الحصول على المكاسب، وترتيبا على ما سبق تتركز إشكالية الدراسة على سؤال رئيس ألا وهو: ما تأثير العامل الديني على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا؟

تساؤلات البحث:

انطلاقا من التساؤل الرئيس الذي طرحته مشكلة الدراسة وللوصول إلى حل هذه المشكلة تطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

1- ما البعد الديني في الحياة السياسية الليبية؟

2- ماهي العلاقة بين الدين والسلطة بعد ثورة فبراير الليبية؟

3- ما رؤية الخطاب السياسي الديني للمجلس الوطني الانتقالي الليبي؟

4- هل تراجع الوزن النسبي للبعد الديني في الحياة السياسية وفشل الإسلاميين؟

أهمية البحث:

يمكن إبراز أهمية الدراسة الحالية على النحو التالى:

1- السعى نحو إثراء الدراسات النظرية الخاصة بموضوع تأثير العامل الديني في عملية التحول الديمقراطي الليبي في العملية السياسية ودورها على النطاقين الدولى والإقليمى ومصادرها وكيفية تفعيلها ومحاولة سد بعض النقص فى المكتبة العربية فى هذا الموضوع.

2- هذه الدراسة تعتبر دراسة استكشافية تسعى إلى رصد ظاهرة وتحديد معالمها وهى المتعلقة بتأثير العامل الديني في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا وأدواتها على النطاقين الإقليمى والدولى وهى تفسيرية تحدد العلاقة بين المتغيرات الظاهرة وتطوراتها أو تحديدا بين طبيعة عمل النخبة السياسية وبين الأدوات المختفة التي تستخدمها لتحقيق أهداف الدولة وهى تقييمية تسعى إلى تقييم متغيرات العلاقة على نحو يحقق دور فاعل لسياسة الدولة.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الآتي:

1- التعرف على البعد الديني في الحياة السياسية الليبية.



2- توضيح العلاقة بين الدين والسلطة بعد ثورة فبراير الليبية.

3- الوقوف عند في رؤية الخطاب السياسي الديني للمجلس الوطني الانتقالي الليبي.

4- تبيان تراجع الوزن النسبي للبعد الديني في الحياة السياسية وفشل الإسلاميين.

حدود البحث:

يمكن تحديد الأبعاد الخاصة بالدراسة الحالية وذلك على النحو التالى:

أولا: النطاق المكاني: تسعى الدراسة لتطبيق الموضوع من خلال التعرف على واقع تأثير العامل الديني على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

ثانيا: النطاق الزمني: تحاول الدراسة تطبيق الموضوع بدءا من 2011، والذي شهد قيام الثورة الليبية في السابع عشر من فبراير 2011، وما تلاها من أحداث وتحولات في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، وصولا إلي29 يوليو2017م،[1] وفيه أعلنت الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور موافقتها على المسودة بالاجماع، على أن يتم المصادقة عليها من قبل مجلس النواب، وفيه يحدد شكل النظام السياسي والمرجعية الدينية للدولة، والخروج بها من الأزمة الحالية التي تمر بها ليبيا من ظهور تيارات متشددة ومتطرفة.

ثالثا/ النطاق الموضوعي: تتناول الدراسة الحالية موضوع تأثير العامل الديني بالداخل الليبي على عملية التحول الديمقراطي.

أدوات البحث:

تم الاستعانة في الدراسة بالأدوات التالية:

1- الرجوع إلى المصادر الأصيلة في الموضوع، والتأصيل ما أمكن لقضايا البحث.

2- جمع المعلومات بالاعتماد على المعلومات المكتبية والدوريات وشبكة المعلومات الدولية الانترنت.

---

(1) مصير الصخيرات في ظل لقاء باريس، الياس أبوبكر الباروني، عبر برنامج حوار المساء، **قناة التناصح الفضائية**، وذلك يوم الاثنين بتاريخ 31 يوليو/ تموز 2017، أنظر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=kpjCqf3lf3c



3- تحليل المعلومات وتفسيرها، واستخلاص أهم النتائج والتوصيات.

منهج البحث:

استخدم الباحث في بحثه المنهج التالي:

عمل الباحث على استخدام منهج الوصفي التحليلي الذي عمل على وصف وتحليل مدي تأثير العامل الديني على عملية التحول الديمقراطي بعد ثورة فبراير في ليبيا.

تقسيم البحث:

يمكن تقسيم الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: البعد الديني في الحياة السياسية الليبية.

المبحث الثاني: العلاقة بين الدين والسلطة بعد ثورة فبراير الليبية.

المبحث الثالث: الدين في رؤية الخطاب السياسي للمجلس الوطني الانتقالي الليبي.

المبحث الرابع: تراجع الوزن النسبي للبعد الديني في الحياة السياسية وفشل الإسلاميين.

المبحث الأول: البعد الديني في الحياة السياسية الليبية



للدين مكانة خاصة في ليبيا في ظل انتماء جميع أبنائها للدين الإسلامي، حيث تميزت بانتشار الإسلام السني بمذهبيه الإباضي والمالكي، فلم تتجذر الشيعية إبان الدولة الفاطمية، ولم تفلح محاولات نشر المذاهب الأخرى[2].

لعب الدين دوراً هاماً في تشكيل معتقدات الليبيين، وتجذرت قيمه في نسيجهم الاجتماعي ونجحت الحركة السنوسية من خلال البنى الدينية التقليدية التي أرستها، في أن تجعل من الدين مصدراً أساسياً لشرعية النظام الملكي[3].

وبالرغم من المحاولات الأولية لبروز بعض التيارات بمرجعيات مختلفة في حقبة العهد الملكي، إلا أن الطبيعة القبلية للمجتمع الليبي، حالت دون تكوين التيارات الدينية وغيرها، ولم تفرز المراحل السابقة لعام 1952 أي حركة أو تنظيم حقيقي فاعل أو حزب يستمد من الإسلام هويته السياسية، وهو ما زاد الأمر هو القانون الخاص بمنع تشكيل الأحزاب، مما تسبب في القضاء على أي محاولة ممكنة لظهور أي تصورات أو أطر تنظيمية، حتى وجود الإخوان – في ذلك الوقت – لم يكون سوى وحدات تنظيمية لأغراض تعليمية تربوية لم ترتق إلى أي مستوى من مستوى التنظيمات الحزبية[4].

في إطار محاولات الدول –بشكل عام أياً كانت مرجعيتها– على إخضاع كافة مؤسساتها السياسية والثقافية والدينية إلى سلطتها وإعادة تنظيمها وترتيبها بما يخدم مصالحها وسياساتها، قام العقيد "معمر القذافي" باستعمال الدين لمصلحته كمصدراً مهماً لشرعيته، وكذلك وسيلة من وسائل القمع التي يستخدمها.

في السنوات الأولى من مجيء "القذافي" إلى الحكم استخدم الإسلام كخطاب يدعم شرعيته من خلال تبني الشعارات الدينية الإسلامية، ولكنه قام في نفس الوقت –خاصة في فترة التسعينات– بشن هجوم شرس على المؤسسات الدينية والأوقاف والإساءة إلى الأئمة والفقهاء والتشكيك في صحة السنة النبوية كأساس للشريعة

---

(2)– مجلة المستقبل العربي، الصواني، (ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي)، يوسف محمد جمعة الصواني، العدد (395)، السنة الرابعة والثلاثين، يناير 2012، ص11 – 12 .

(3)– **تحديات العملية الانتقالية في ليبيا"، في الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الربيع العربي.. ثورات الخلاص من الاستبداد.. دراسة حالات،** بول سالم، أماندا كادليك، شرق الكتاب، القاهرة: مصر، يوليو 2013 ، ص142.

(4) **الدين والدولة في الوطن العربي (3).. التجربة الفريدة في ليبيا.. وفي السعودية،** السيد زهرة، شبكة البصرة، متاح على: http://www.albasrah.net/ar_articles_2012/1112/zahra_311012.htm .



الإسلامية وتغير التقويم الهجري وإلغاء التعليم الديني وكافة مؤسساته، وكذلك التنكيل بأي محاولة لتشكيل تنظيم إسلامي أو غيره(5).

من ثم يمكن القول بأن نظام القذافي تعاطى مع الدين في مستويين مختلفين تماماً؛ مستوى التوظيف المستند إلى المزاج الشخصي لإضفاء المسحة الدينية عليه، يبجله تارة أو يتنكر له تارات أخرى حسب الحالة والظرف التاريخي، ومستوى آخر إقصائي وهجومي لدرجة القمع أحياناً، طال المؤسسات الدينية المختلفة والسنة النبوية الشريفة، وهذا كانت سياسة واضحة لم يحد عنها النظام طيلة أيام عهده، وخاصة في ظل محاولته لإحلال أيديولوجيا "الكتاب الأخضر" محل الدين الإسلامي(6).

المبحث الثاني: العلاقة بين الدين والسلطة بعد ثورة فبراير الليبية

إن هذا الأمر يكتسي أهمية خاصة بعد اندلاع ثورة فبراير التي قوضت نظام القذافي، مما فرض متغيرات جديدة وقوى مختلفة تلعب دوراً بارزاً في المجتمع بشكل عام، وفي صياغة العلاقة ما بين السلطة والدين بشكل خاص، وتعد الجماعات الإسلامية المختلفة من بينها، من خلال إطلاق العنان لتيارات إيديولوجية تنطلق من رؤى محددة للإسلام وللحياة والسياسة.

بالتالي فالثورة جاءت لتعيد صياغة مختلفة لعلاقة الدين مع السلطة، وفرضت بالضرورة دوراً وتواجداً مختلفاً للجماعات الإسلامية على اختلافها سواء جماعة الإخوان المسلمون أو الجماعة الليبية المقاتلة أو حركة التجمع الإسلامي أو المجموعات السلفية، وذلك من ناحية المؤسسية أو من ناحية التفاعلات الاجتماعية، ولعل أخذ بعض الجماعات الإسلامية على عاتقها قيادة وتدريب الثوار، ساهم، ولاشك في تمظهر وتشكل سريع لهذه العلاقة، وخاصة أن هذه الجماعات لازالت تحتفظ بكافة أسلحتها عالية التجهيز، وكذلك تستند إليها السلطة في حفظ الأمن في كافة مفاصل الدولة(7).

---

(5) **القبيلة والدين وتحدي المشاركة السياسية في ليبيا"، في تحديات الديمقراطية في العالم العربي**، محمد زاهي المغيربي، مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، القاهرة: مصر، 1992 .

(6) **مجلة المستقبل العربي**، (الدين والدولة في ليبيا اليوم)، عبير إبراهيم ا أمنينة، العدد (407)، يناير 2013، ص 16.

(7) الشريعة والحياة، الجزيرة نت، على الرابط: http://www.aljazeera.net/programs/religionandlife



تاريخياً كانت الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، وهي التي تضم إسلاميين متعددي التوجهات، وإن كانت قيادتها الحالية ذات ميول سنوسية، أكبر هذه الحركات والتجمعات، إلا أنها تعرضت للتشتت وتخلى الكثيرون عنها، خاصة إزاء الخلافات التي طبعت المعارضة الليبية في الخارج منذ فشل "المؤتمر الوطني" الذي أسس ليجمع كل المعارضين للقذافي في توحيد وتنسيق جهودهم. ومع ذلك فإن الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا مثلت حضوراً إعلامياً وسياسياً لافتاً خلال مرحلة الثورة وقبل تحرير طرابلس من خلال عدد محدود من الشخصيات التي تنتمي إليها، لكن اللافت للنظر هو أن الجبهة قد تكون الوحيدة التي تقدمت ببرنامج سياسي محدد يرسم ملامح ليبيا الجديدة.

لم تتخذ الحركة السلفية التي بدأت تعلن عن تنظيماتها وفروعها في كل المدن، موقفاً سياسياً تجاه صراع القوى الدائر، وإن كانت تستغل غياب السلطة في اقتطاع ما تريد السيطرة عليه من مساحات مثل المساجد أو الدعوة بالشوارع، والتي وصلت إلى درجة قيام بعض أعضائها بمباشرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في بعض أحياء طرابلس مثلاً.

المبحث الثالث: الدين في رؤية الخطاب السياسي للمجلس الوطني الانتقالي الليبي

في إطار استعراض السلطة الانتقالية وعلاقتها بالدين، فأنه ينبغي التركيز على تناول رؤية الخطاب السياسي للمجلس الوطني الانتقالي –باعتباره رأس الدولة في هذا المقام– لدور الدين في مرحلة الانتقالية، والتي تتضح من خلال تأكيده على الهوية الدينية الإسلامية لليبيا الجديدة، الذي جعل فيها الشريعة الإسلامية مصدراً لمراجعة التشريع والقوانين، لاغياً القيود على قانون تعدد الزوجات الذي أقر في عهد القذافي، وداعياً إلى تبني نظام مصرفي إسلامي بديل لا يتعامل مع الربا وغيرها[8].

وبمجرد تشكيل المجلس الوطني الانتقالي أسس المكتب التنفيذي لإدارة الأزمة، المتكون من مجموعة من الدوائر لتسيير الملفات المستعجلة في فترة ما قبل التحرير، واعتبرت الشؤون الدينية والأوقاف إحدى هذه الدوائر، ولم يكن من الملح وجود دائرة خاصة بالشؤون الدينية في تلك المرحلة، ومع ذلك تحولت هذه الدوائر إلى وزارة قائمة بذاتها في الحكومة الانتقالية التي دعمتها برفع قيم المكافآت المقررة لأئمة المساجد وللقائمين على الأوقاف.

---

[8] مجلة المستقبل العربي، (الدين والدولة في ليبيا اليوم)، عبير إبراهيم ، أمنينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.



عانت وزارة الأوقاف مبكراً من سيطرة الجماعات الإسلامية المتشددة والمتطرفين المدعومين من جهات خارجية، لدرجة إعلانها عدم قدرتها على التمكن من إدارة المساجد وعملية توظيف الأئمة، وهذا إن دل على شيء فإنه يعكس الانفلات الأمني الذي منع الوزارة من أن تنفذ سياساتها، وعدم تقيد هذه الجماعات المسلحة بأي سلطة ولا قانون، الأمر الذي يفرضها كواقع مؤثر في علاقة الجماعات الدينية بالسلطة[9].

المبحث الرابع: تراجع الوزن النسبي للبعد الديني في الحياة السياسية وفشل الإسلاميين

في إطار سياق السلطات الانتقالية ظهر "المؤتمر الوطني العام" في العام 2012، على أنه البنية التي حلت محل المجلس الوطني الانتقالي، بحيث تكون عبارة عن السلطة التشريعية المؤقتة والمنتخبة للدولة، تتكون من مائتي عضو ينتخبون وفقاً لشروط حددها القانون بالاقتراع السري الحر المباشر، وهنا أسفرت انتخابات المؤتمر الوطني العام عن حصد تحالف القوى الوطنية لـ 39 مقعداً من أصل ثمانين مخصصة للأحزاب السياسية، في مقابل 17 مقعداً لذراع الأخوان المسلمين حزب العدالة والبناء، وتقاسمت الأحزاب الأخرى بقية المقاعد حيث تحصل حزب الجبهة الوطنية على ثلاثة مقاعد، وتحصل التيار الوطني الوسطي والاتحاد من أجل الوطن، وتجمع وادي الحياة للديمقراطية والتنمية على مقعدين لكل منهم، بينما توزعت بقية المقاعد على عدة أحزاب صغيرة بمعدل مقعد لكل منها.

هنا يلاحظ عدم اكتساح الإسلاميين الانتخابات في ليبيا وإبعاد التيار الإسلامي عن الاستحواذ بمقاعد المؤتمر الوطني العام، في مجتمع يشكل فيه الدين مكوناً أساسياً من مكونات الهوية، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء مجموعة كبيرة من المعطيات، منها ما هو متعلق بالمتغيرات البنيوية الخاصة بالمجتمع الليبي، ومنها ما هو خاص بالتنظيمات السياسية ذاتها ومدى جاهزيتها[10].

أما مستوى بنية الأحزاب والتنظيمات المختلقة، فقد فشلت الأحزاب السياسية الدينية وغيرها في شرح أفكارها ومبادئها وقناعاتها للناس، وتقديم مشروعها لعدم معرفة الأغلبية الساحقة من الناخبين بها، رغم التاريخ النضالي لبعضها ضد حكم القذافي.

---

[9] **جريدة الوطن الليبية**، المتطرفون المغتصبون للمنابر تدعمهم جهات خارجية، حمزة أبو فارس، 2012/4/16، على الرابط: -http://alwatan libya.com/more-213661-1 .

[10] **احتمالات إقامة دولة دينية في ليبيا**، أيهم محمود، على الرابط: http://www.kharejalserb.com/?p=4959.



كما دفع الإخوان المسلمون ثمن عدم فهم الليبيين الفروق ما بين الجماعات والفصائل الإسلامية المختلفة، حيث نسبت نتائج ما قامت به جماعات إسلامية متشددة (التي تارة تخرج تحت مسمى نصرة الشريعة وتارات أخرى تحت مسمى جماعات النهي عن المنكر) إلى الإخوان من اعتداء على الممتلكات وانتهاك الخصوصيات واختطاف الناس، ومحاولة فرض رؤية إسلامية متشددة التي اعتبرها الليبيون انتهاكاً لحياتهم وعودة بهم إلى الوراء، هذه الدعوات لم تجد استجابة عن الليبي البسيط الذي ينفر من فرض أنماط معيشية لم يعتدها ويرفضها، وإن كانت باسم الدين[11].

بغض النظر عن كل المتغيرات المتشعبة والمتعددة، يظل الدين العنصر الأكثر أهمية في هوية الليبيين، وإن كان دوره في الحياة السياسية في طور التعرض لإعادة صياغة وتشكيل بفعل التغيرات السياسية التي تمظهرت بانتهاء حقبة القذافي وتداخل أدوار القوى المختلفة في هذا التغيير قبل أن يتم فعلاً الاتفاق على قواعد ناضجة للديمقراطية.

إن احتمالية هيمنة التيار الديني بكافة تنويعاته على العملية السياسية في ليبيا أمر بعيد، فقيام دولة دينية أمر يظل أقل الاحتمالات حدوثاً، لعدة أسباب منها عدم قبول المجتمع التشدد والغلو والعنف وعدم تعاطفه مع الجماعات المتطرفة، في ظل رغبته وتطوقه إلى مجتمع منفتح تنموي خدمي يحقق الرفاهية، ويوفر فرص التشغيل ويقضي على البطالة، هذا فضلاً عن أن الشباب الذين يشكلون وقود الثورة نشئوا غير متأثرين أو موجهين أيديولوجياً حيث ترعرعوا في حقبة كانت السيطرة على الفكر الآخر والتنظيم تتم بيد من حديد، الأمر الذي يبعد من احتمالية سيطرة أحد أطياف التيار الديني على السلطة في المستقبل[12].

لذا إن نجاح مشاركة الأحزاب الدينية في السلطة، يظل مرهون بقدرة هذه الأحزاب على الدخول في العملية السياسية بشكل تنظيمي مؤطر، والتخلي عن أفكارهم ورؤاهم لطريقة الحكم الإسلامي والدولة الإسلامية المتطرفة، وخاصة في ظل امتلاكهم لميليشيات مسلحة بأضخم التجهيزات كغيرهم من بقية الكتائب، ولهم أجندتهم الخاصة، ولقد شرعوا في التعبير عن أنفسهم بهدم التماثيل ونبش القبور وتهديم المزارات وغيرها.

نتائج البحث:

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص أهم النتائج والمتمثلة في:

---

(11) **ليبيا: تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة**، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقدير موقف، الدوحة: قطر، 20 فبراير 2014، ص 5.

(12) مجلة المستقبل العربي، (االدين والدولة في ليبيا اليوم)، عبير إبراهيم أمنينة، مرجع سبق ذكره، ص30.



1- بينت الدراسة أن نظام القذافي تعاطى مع الدين في مستويين مختلفين تماماً؛ مستوى التوظيف المستند إلى المزاج الشخصي لإضفاء المسحة الدينية عليه، يبجله تارة أو يتنكر له تارات أخرى حسب الحالة والظرف التاريخي، ومستوى آخر إقصائي وهجومي لدرجة القمع طال المؤسسات الدينية المختلفة والسنة النبوية الشريفة، وهذا كانت سياسة واضحة لم يحد عنها النظام طيلة أيام عهده، وخاصة في ظل محاولته لإحلال أيديولوجيا "الكتاب الأخضر" محل الدين الإسلامي.

2- أكدت الدراسة أن هذا الأمر يكتسي أهمية خاصة بعد اندلاع ثورة فبراير التي قوضت نظام القذافي، مما فرض متغيرات جديدة وقوى مختلفة تلعب دوراً بارزاً في المجتمع بشكل عام، وفي صياغة العلاقة ما بين السلطة والدين بشكل خاص، وتعد الجماعات الإسلامية المختلفة من بينها، من خلال إطلاق العنان لتيارات إيديولوجية تنطلق من رؤى محددة للإسلام وللحياة والسياسة.

3- وضحت الدراسة أن بمجرد تشكيل المجلس الوطني الانتقالي أسس المكتب التنفيذي لإدارة الأزمة، المتكون من مجموعة من الدوائر لتسيير الملفات المستعجلة في فترة ما قبل التحرير، واعتبرت الشؤون الدينية والأوقاف إحدى هذه الدوائر، ولم يكن من الملح وجود دائرة خاصة بالشؤون الدينية في تلك المرحلة، ومع ذلك تحولت هذه الدوائر إلى وزارة قائمة بذاتها في الحكومة الانتقالية التي دعمتها برفع قيم المكافآت المقررة لأئمة المساجد وللقائمين على الأوقاف.

4- خلصت الدراسة أن مستوي بنية الأحزاب والتنظيمات المختلقة ومن بينهم الأحزاب السياسية والدينية وغيرها فشلت في شرح أفكارها ومبادئها وقناعاتها للناس، وتقديم مشروعها لعدم معرفة الأغلبية الساحقة من الناخبين بها، رغم التاريخ النضالي لبعضها ضد حكم القذافي.

توصيات البحث:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة, فإن الباحث يوصي بالآتي:

1- يوصي الباحث على دعوة الجامعات ومراكز الأبحاث والباحثين إلى تضافر الجهود لدراسة المقومات الرئيسية الصالحة لإدارة الدولة الليبية ويكون بانضباط السياسة الشرعية بما يتفق مع النصوص الشرعية الواضحة الدلالة.



2- على المشرع الليبي الاستفادة من مبادئ الشريعة الإسلامية فقها وتنظيما وتطبيقاً ، وذلك ربط فقهاء السياسة الشرعية بالمهتمين في المجال السياسي لإبراز أهم الجوانب السياسية والعملية للدين الإسلامي لاشتماله للنظم السياسية الكفيلة لحل ما تعانيه الدولة الليبية .

3- أوصي بتأصيل الثقافة والفقه السياسي الإسلامي في المجتمع الليبي؛ لحماية الشباب من الأفكار المشبوهة التي ترسخ فصل الدين عن السياسة؛ للبحث عن ثغرات تؤيد مساعيهم العدائية وهي اثبات عدم شمولية الدين الإسلامي للنوازل التي تصيب المجتمعات الإسلامية ، فإن دعم الفقه السياسي الإسلامي يحصن الشباب من الانحراف والانجراف لتيارات تدعي بأنها اسلامية فاستغلت الدين للحصول على أهداف سياسية ، والأصل أن السياسة فعل مشروع لتحقيق عالمية الإسلام ونشر العدل والاستقرار المجتمعي.

4- أوصي بإبراز دور العامل الديني الوسطي في عملية التحول الديمقراطي للدولة الليبية من خلال لغة الخطاب الديني عبر وسائل الاعلام المختلفة ومنابر المساجد ، لأنه عامل يعزز النظام السياسي في الإسلام المتميز بالشمولية والواقعية والعالمية والوسطية.

5-العمل على توظيف مناهج تربوية سياسية تبرز فيها أهم ركائز السياسة الشرعية المتمثلة في : الشورى "الديمقراطية"- العدل "احترام حقوق الانسان" - الحرية ، وكذلك تبرز أهمية الرجوع إلى أهل الحل والعقد "النخبة"في إدارة شؤون الدولة والإفتاء، وذلك من خلال دعم ثقافة السياسة الشرعية نضير الثقافة السياسية والثقافة الاسلامية في المؤسسات التعليمية بجميع مراحلها ، لما لها من أهمية وأثر إيجابي في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

المصادر والمراجع:

أولا/ الكتب:

1-تحديات العملية الانتقالية في ليبيا"، في الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الربيع العربي.. ثورات الخلاص من الاستبداد.. دراسة حالات، بول سالم، أماندا كادليك، شرق الكتاب، القاهرة: مصر، يوليو 2013.



2-الدين والدولة في الوطن العربي (3).. التجربة الفريدة في ليبيا.. وفي السعودية، السيد زهرة، شبكة البصرة، متاح على:

.http://www.albasrah.net/ar_articles_2012/1112/zahra_311012.htm

3-القبيلة والدين وتحدي المشاركة السياسية في ليبيا"، في تحديات الديمقراطية في العالم العربي، محمد زاهي المغيربي، مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، القاهرة: مصر، 1992.

4-ليبيا: تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقدير موقف، الدوحة: قطر، 20 فبراير 2014.

ثانيا/الدوريات:

5-جريدة الوطن الليبية، المتطرفون المغتصبون للمنابر تدعمهم جهات خارجية، حمزة أبو فارس، 2012/4/16، على الرابط: http://alwatan-libya.com/more-213661-1 .

6-مجلة المستقبل العربي، (الدين والدولة في ليبيا اليوم)، عبير إبراهيم منينة، العدد (407)، يناير 2013.

7-مجلة المستقبل العربي، الصواني، (ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي)، يوسف محمد جمعة الصواني، العدد (395)، السنة الرابعة والثلاثين، يناير 2012.

ثالثا/ شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت":

8-احتمالات إقامة دولة دينية في ليبيا، أيهم محمود، على الرابط:

\http://www.kharejalserb.com/?p=4959

9-الشريعة والحياة، الجزيرة نت، على الرابط:



http://www.aljazeera.net/programs/religionandlife

10-مصير الصخيرات في ظل لقاء باريس،الياس أبوبكر الباروني، عبر برنامج حوار المساء، قناة التناصح الفضائية، وذلك يوم الاثنين بتاريخ 31 يوليو/ تموز 2017، أنظر الرابط التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=kpjCqf3lf3c

